الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الخميس
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثلاثين

الرئيس: السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال/ النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

(ب) الإعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.30
04 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/48/3 (الفصل السابع ـ جيم) و A/48/38 وA/48/98 وA/48/124-S/25506 وA/48/182 وA/48/187-E/1993/76 وA/48/279 و301 و338 و354 و359 و413؛ A/C.3/48/L.5)

١ - السيدة مونغلا (الأمين العام المساعد والأمين العام للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة): تكلمت باسم الأمانة العامة بشأن الوثائق المتعلقة بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، فقالت إنه في أعقاب اعتماد مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/١٩٩٣ وإجراء الأمانة العامة استعراضا أول للآثار الادارية والمالية والقانونية المترتبة على ذلك المقرر، كتب الأمين العام الى رئيس الجمهورية الدومينيكية ملتمسا تعاون السلطات الدومينيكية في متابعة هذه المسألة. وفي وقت لاحق أجريت مشاورات بين تلك السلطات وممثل الأمين العام. وقد وافقت السلطات الدومينيكية على تأخير إصدار وثيقة الأمين العام وعلى التاريخ الجديد للنظر في التقرير من أجل إتاحة أخذ آرائها في كامل الاعتبار.

٢ - وأشارت الى أن الجمهورية الدومينيكية، بعد أن قدمت ورقة موقف منقحة، طلبت الى الأمانة العامة أن تمتنع عن إصدار تلك الورقة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة انتظارا لنتيجة المشاورات، وهي مشاورات لا تزال جارية، ولم تواف الأمانة العامة بأي إشعاريخالف ذلك. وما لم تبد السلطات الدومينيكية أنها تريد غير ذلك، فإن الأمانة العامة ستشرع على الفور في إصدار الورقة المقدمة منها وتقرير الأمين العام. وإذا اقتضت ورقة الموقف المقدمة من الجمهورية الدومينيكية أية إيضاحات بشأن الوقائع فإنها ستورد في مذكرة أخرى من الأمانة العامة. ولن تدخر الأمانة العامة جهدا في سبيل اختتام المشاورات مع السلطات الدومينيكية بشأن المسائل الموضوعية بطريقة مرضية للطرفين.

٣ - السيدة الفاريز (الجمهورية الدومينيكية): شددت على أن الجمهورية الدومينيكية لم تخطر رسميا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/١٩٩٣ إلا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقالت إن بلدها، كدولة عضو ذات سيادة، لن يرضخ للتهديدات التي وجهتها ممثلة الأمانة العامة بما يفيد أن بلدها سيتعرض لنتائج مالية خطيرة إذا تخلف عن دعم الدمج المزمع بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة.

٤ - وأشارت الى أن المباني التي يشغلها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تبرعت بها حكومة الجمهورية الدومينيكية؛ ولذلك فليس بوسع الأمم المتحدة أن تخصص هذه المباني لأغراض أخرى.

ومزاعم الأمانة العامة تتطلب ردا رسميا فوريا ولا يمكن الانتظار الى أن يناقش الموضوع في اللجنة. ولهذه الغاية طلبت نسخة من البيان الذي فرغت الأمين العام للمؤتمر من إلقائه منذ قليل.

٥ - السيدة بيلوتو (زمبابوي): قالت إن زمبابوي، منذ حصولها على الاستقلال، تبذل جهودا محمودة لتشجيع المساواة بين الجنسين في الجوانب القانونية والاجتماعية والعامة من الحياة في البلد. والنساء يشغلن مناصب رفيعة في الحكومة والميادين الدبلوماسية والجامعية والقانونية. وقد أنشئت وزارة لتولي مسؤولية شؤون المرأة وصدر تشريع لحماية حق المرأة في ملكية الأموال وفي الميراث. والنساء اللاتي يكون أداؤهن في حسن أداء نظرائهن من الرجال يعطين أفضلية في الترقيات أو الالحاق بوظائف الخدمة العامة.

٦ - وأوضحت أن نسبة مئوية محددة من المنح الدراسية تفرد في مجال التعليم للفتيات. وأعربت عن تقدير وفدها للمنح الدراسية التي قدمتها حكومات أجنبية لمساعدة نساء زمبابوي على اكتساب المهارات سواء في داخل البلد أو في الخارج. وتترأس النساء ثمان من وكالات الأمم المتحدة، وبذلك فإن المنظمة تقدم المثال الصالح لكي تحتذيه الدول. على أنه رغم ما أحرز من تقدم فإن سيطرة الرجل لا تزال مترسخة. وتواجه المرأة في بلدها القوالب الجامدة المتعلقة بالمرأة، كما هو الحال في بلدان أخرى. ولقد تحققت ثمار للجهود التي تبذلها الحكومة في إنشاء آليات مستقلة للتصدي للمضايقات وغيرها من سوء السلوك. والرجال في زمبابوي آخذون في تقبل المرأة كشريك كامل في عملية التنمية.

٧ - وقالت إن تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/48/187) يقدم اطلالات مفيدة على المشاكل التي تواجهها المرأة الريفية وكيفية التغلب على تلك المشاكل. على أن التقرير يشير الى حدوث زيادة حادة في شيوع الفقر بين النساء الريفيات. ويذكر أن وجود بعد خاص بحالة الجنسين يساعد على اظهار أسباب وكيفية اختلاف حالة المرأة عن حالة الرجل في المناطق الريفية. وهذا القول، وإن تكن له أسانيده القوية، ينقصه تعريف للاطار الثقافي لمثل هذه الحالة. فالأسرة الافريقية التقليدية تستمد مركزها من رأس الأسرة، والأزواج والآباء لا يكونون الثروة من أجل أنفسهم وإنما من أجل أسرهم. ومن ثم فإن مفهوم أن الفقر هو حظ النساء قد ينطبق على الأرامل اللاتي يصبحن رؤوسا لأسرهن ولكنه لا ينطبق على الأسر التقليدية.

٨ - وأضافت أنه من الضروري وضع ذلك في الاعتبار عند اقتراح البرامج وتقديم التوصيات. مثال ذلك أنه قد يبدو للمراقب أن كل أسرة ريفية لا يتوفر لها مورد للدخل على سبيل الأجر يمكن اعتبارها أسرة مدقعة الفقر. ومن ذلك فإن نفس الأسرة يمكن أن تعتبر ثرية بمقاييس تلك الثقافة. وعلى ذلك ينبغي وضع

البرامج على نحو يشمل الرجل والمرأة وليس على أساس مناهضة الوضع التقليدي للذكر لأن في ذلك تقويضا لهيكل الأسرة في المجتمعات التي يقصد من البرامج أن تفيدها بالذات.

(السيدة بيلوتو، زمبابوي)

٩ - وقالت إنه فيما يتعلق بالنساء ذوات المهن الفنية فإن الترقية الى مناصب أعلى ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. إن التمييز على أساس جنس الشخص متفش في مكان العمل: وازاء امتعاض الرجل، تتعرض تلك النساء للممارسات التمييزية مما يجعل من الصعب عليهن أن يحسن الأداء. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم برامج متابعة من أجل النساء ذوات المهن الفنية اللاتي يشغلن مناصب سلطة. وينبغي اجراء دراسات لمساعدة النساء المنخرطات في الحياة العامة على تحسين مهاراتهن في تكوين الشبكات، وتشجيع الأنشطة في المؤسسات الفنية، وابتكار أساليب لبناء الثقة. وفيما يتعلق بالمرأة ووسائط الإعلام، فإن اتباع نهج يقوم على تثقيف المجتمع في مجموعة ووضع برامج لتنمية المام المرأة بالقانون أمر من شأنه أن يعمل على تحسين حالتها.

١٠ - وأعلنت أن وفدها يحث جميع الحكومات على أن تولي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥ ما يستحقه من اهتمام جاد. واذا كان ينبغي ضمان تمثيل النساء تمثيلا تاما في المؤتمر، فلا ينبغي نسيان الرجال بالمرة وإلا استعصى عليهم الى الأبد فهم التغييرات التي تدعو اليها المرأة. وتجاهل مفهوم المساواة بين الجنسين في معالجة مشاكل المرأة لن يكون من شأنه إلا ادامة الصورة الجامدة للمرأة التي لا تزال شائعة حتى اليوم.

١١ - السيدة القباج (المغرب): قالت إن التقدم الذي أحرز بالفعل في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ ينبغي ألا يحول الأنظار عما يوجد من عوامل أخرى مناوئة؛ مثال ذلك أن التنازع بين الاصلاحات الرامية الى النهوض بمركز المرأة وبين التقاليد الثقافية والمواقف المتأصلة غالبا ما يشكل عقبة تعترض الطريق. وهناك عقبات رئيسية أخرى تعرقل الجهود الرامية الى سد الثغرة في المساواة بين الجنسين. ويلزم أن تتغير المواقف لخلق بيئة اجتماعية ثقافية مواتية يكون الأصل فيها هو تقاسم الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين الجنسين. ولهذا يرحب وفدها بنتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا في الآونة الأخيرة، والذي أعلن فيه جعل حقوق المرأة في مرتبة حقوق الإنسان.

١٢ - وأضافت أن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥ سيتيح احراز تقدم في القضاء على التمييز ضد المرأة وفي تحريرها من الظلم الذي لا يحتمل. ولقد قامت المغرب بالفعل، تحدوها هذه الروح، باتخاذ خطوات لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي انضمت اليها المغرب في أواسط عام ١٩٩٣. كما أنها ساعدت في صياغة مشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5).

(السيدة القباج، المغرب)

١٣ - وذكرت أن العلاقة التي تربط بين التنمية والنهوض بالمرأة علاقة واضحة. فلما كان ينبغي اشراك المرأة في جميع مراحل التنمية على قدم المساواة مع الرحل، فإن من الأهمية بمكان ازالة التهديد الناجم عن الأحوال الاقتصادية السيئة، الذي ساهم بقدر كبير في ابطاء خطو تقدم المرأة في بعض البلدان، ولا سيما في افريقيا. وفي هذا الشأن فإن ندرة الموارد تحد من قدرة القطاع العام على تقديم مختلف الخدمات المتصلة بالنهوض بالمرأة.

١٤ - وأشارت الى أن المرأة ضحية أيضا للفقر والمرض والجهل، وكلها آفات تضع عقبات اضافية في طريق النهوض بالمرأة. واعترافا من المغرب بأن تعليم المرأة عامل رئيسي في تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية، فإنها منذ أن حصلت على الاستقلال تركز الجهود على تأمين حصول البنات على نفس التعليم الذي يحصل عليه الصبيان. وادراكا من المغرب أيضا لأهمية التدريب المهني، فقد شرعت كذلك في تنفيذ برنامج موفق يرمي الى تعليم الفتيات لإعدادهن لمتطلبات سوق العمل، بالاضافة الى حملات موفقة أيضا لمحو الأمية. يضاف الى ذلك أنها حسنت الخدمات الصحية وتقوم الآن بحملات سنوية لتحصين النساء والأطفال. وأخيرا، قدمت دليلا على انعقاد ارادة المغرب قوية على اتباع طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، هو تعيين امرأة في عام ١٩٩٣ لأول مرة على الاطلاق لعضوية مجلس النواب في بلدها.

١٥ - السيد كونيغ (لجنة الاتحادات الأوروبية): تكلم باسم الجماعة الأوروبية، فقال إن برنامج العمل الحالي المتوسط الأجل للمساواة في الفرص بين المرأة والرجل هو الدليل الذي يحدو اللجنة الأوروبية في ميدان المساواة في الفرص. وأول مجال للأولوية هو الاطار القانوني. فاللجنة تشجع على تحسين استعمال المجموعة الهائلة من التشريعات التي تكونت لديها على مر السنين، وذلك تحديدا لإعطاء النساء مزيدا من الثقة وضمان اطلاع المحامين على التشريعات المتصلة بالأمر. وحيث أن الثغرة في الأجر لا تزال متسعة بين الرجل والمرأة، فقد وضعت اللجنة مذكرة عن المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، توفر التوجيهات لتوخي العدل في تقييم الوظائف وتنفيذ ذلك المبدأ الأساسي.

١٦ - وذكر أن الأولوية الثانية هي ادماج المرأة في سوق العمل، في جميع مستويات الأقدمية، وفي جميع أنواع العمل. ولقد أصبح من المسلم به عموما أن من أكبر العوائق التي تعترض الادماج الكامل للمرأة في سوق العمل صعوبة توفير الرعاية الجيدة للأطفال. وستقوم اللجنة قريبا بنشر دليل يتضمن اقتراحات عملية بشأن الخدمات، وترتيبات الاجازات، والممارسات في مكان العمل، وزيادة اشراك الرجال في تربية الأطفال. وأشار الى أن النساء يتحملن حاليا المسؤوليات العائلية، والواقع أن التوفيق بين العمل والحياة

(السيد كونيغ)

العائلية ينبغي من الناحية المثالية أن يشرك الوالدين وأن يفيدهما معا. ولقد عقدت مؤتمرات مختلفة لاستطلاع جوانب هذه المسألة.

١٧ - وقال إن الأولوية الثالثة هي تحسين مركز المرأة في المجتمع. ولقد أثبتت المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت في الآونة الأخيرة بشأن المرأة أن هناك نقصا خطيرا في مساهمة المرأة على المستويات العليا من صنع القرار، وأكدت أن هناك حاجة الى تحقيق التوازن في توزيع السلطة العامة والسياسية بين النساء والرجال. ويجري تشجيع النساء على القيام بدور أكثر نشاطا في الشؤون السياسية، وذلك خصوصا نظرا للانتخابات البرلمانية الأوروبية التي ستعقد في عام ١٩٩٤. وفيما يتعلق بالعمالة، فإن النساء يعملن غالبا في وظائف منخفضة الأجر تتعرض للتهديد الشديد في ظل الانكماش الاقتصادي. وتقوم اللجنة بوضع مبادرات لضمان ايلاء اهتمام خاص للمساواة في الفرص.

١٨ - وأوضح أن السياسة المتعلقة بدور المرأة في التنمية ترمي الى اشراك المرأة اشراكا كاملا، كفاعلة ومستفيدة، في التيار العام للتنمية. وتسعى اللجنة، عن طريق أنشطتها المتصلة بالأمر، الى النهوض بمركز المرأة، وتحسين أحوال معيشتها، وتوسيع دورها الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع مشاركتها في التنمية على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي افساح الطريق للمرأة لامتلاك الأرض والحصول على العمل والتكنولوجيات المتقدمة والتمويل؛ وكذلك ينبغي تيسير حصولها على التدريب والتعليم. وادراكا من اللجنة للدفعة القوية التي أعطتها استراتيجيات نيروبي التطلعية لتوخي المساواة بين المرأة والرجل، فإنها تجد في القيام بأعمالها التحضيرية للمؤتمر العالمي للمرأة لعام ١٩٩٥.

١٩ - السيد جين يونغجيان (الصين): أشار الى أن مركز المرأة ووسطها الاجتماعي والاقتصادي مرتبطان ارتباطا وثيقا؛ ولا يمكن أن تتحرر المرأة سياسيا وأن تتمتع بالمساواة في الحياة إلا بعد أن تتحسن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية تحسنا كبيرا. والجهود التي يبذلها العالم للنهوض بالمرأة يجب أن تكون مشفوعة بجهود لصون السلم العالمي وتشجيع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

٢٠ - وقال إن بلده يولي الأهمية دائما للنهوض بالمرأة ويلتزم بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. والنساء في الصين يقمن بدور هام في ادارة شؤون الدولة والتنمية الاقتصادية والعلم والتكنولوجيا والتقدم الاجتماعي. وهناك مهمتان رئيسيتان للسنوات الخمس القادمة، هما تشجيع اشتراك المرأة بصورة كاملة في برنامج الاصلاح والتحديث وزيادة وعيها القانوني. وقد انعقد في بيجينغ في الآونة الأخيرة مؤتمر وطني

(السيد جين يونغجيان، الصين)

بشأن المرأة، حدد أهدافا يجب بلوغها بحلول نهاية القرن، هي زيادة الوعي العام بحقوق المرأة، وزيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ومعاقبة الذين يدانون بممارسة العنف ضد المرأة.

٢١ - وأعلن أن الصين، بصفتها البلد المضيف للمؤتمر العالمي للمرأة لعام ١٩٩٥، تدعو جميع الوفود الى المجئ الى بيجين لكي تشترك معا في التماس وسائل لتحسين مركز المرأة. ولقد أنجز بلده الكثير من الأعمال التحضيرية للمؤتمر. كما يعمل من خلال وسائل الإعلام على زيادة وعي الشعب الصيني بما للمؤتمر ولقضايا المرأة بوجه عام من أهمية. ولقد قامت بعثة التخطيط برئاسة الأمين العام للمؤتمر بتفقد مواقع ومرافق المؤتمر ومحفل المنظمات غير الحكومية ووافقت عليها. ويجري تشجيع النساء الصينيات على المشاركة في حلقات العمل مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا المرأة وذلك لكي يتفهمن بصورة أفضل مؤتمرات الأمم المتحدة. والناس في الصين ينشدون التعاون الوثيق في الأعمال التحضيرية مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر البلدان لضمان تكلل المؤتمر بالنجاح.

٢٢ - وقال إن منطلقات العمل، التي وافقت لجنة مركز المرأة على هيكلها الأساسي، ينبغي أن تستمر في جعل المساواة والتنمية والسلم أهدافها النهائية، وتمثيل حقوق المرأة واهتماماتها في جميع البلدان، وكذلك مساعدتها، وخاصة في البلدان النامية، على حل مشاكلها الرئيسية بوضع تدابير عملية يسهل تنفيذها. وأخيرا، أعلن أن الحكومة الصينية تؤيد تماما مشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5) الموصى بأن تعتمده الجمعية العامة، وتحث البلدان التي لم تنضم بعد الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تفعل ذلك.

٢٣ - السيدة الساحلي (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن الأوضاع الاقتصادية السيئة ونقص الموارد في كثير من البلدان، وخاصة البلدان النامية، يحول دون تنفيذ الخطط والبرامج المتصلة بقضايا المرأة على الوجه المطلوب، وهي خطط وبرامج وضعت بفضل جهود هيئات الأمم المتحدة، وكان من جراء ذلك أن ما ينشد من تحسن في حالة المرأة لم يتحقق. ونظرا للمساهمة الضخمة التي تقدمها المرأة في الانتاج الزراعي

والغذائي ينبغي إعادة النظر في برامج التدريب الموجهة للمناطق الريفية لتمكين المرأة من اكتساب المهارات التي تتطلبها الزراعة الحديثة والصناعات التي تقوم عليها. ويمكن الاسترشاد في هذا الشأن بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/48/187).

٢٤ - وأضافت أنه ينبغي إيلاء أولوية عالية لتعليم وتدريب المرأة في البلدان النامية، لأنه اذا لم يتحقق ذلك فلن يكون من الممكن ادماج النساء في عملية التنمية ولن يتسنى لهن تقديم مساهمة فعالة في جهود

(السيدة الساحلي، الجماهيرية العربية الليبية)

التنمية. وأثنت على المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وأعربت عن الأمل في أن تبذل هذه الهيئات المزيد من الجهود، خاصة وأن فئات كثيرة من النساء، مثل النساء المنتميات إلى أقليات والمهاجرات ونزيلات السجون وما إلى ذلك، فئات تتطلب مشاكلهن المزيد من الاهتمام والرعاية.

٢٥ - وأوضحت أن بلدها رحب بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥، وأنه ينبغي للجنة مركز المرأة التي تقوم بالاعداد لهذا المؤتمر أن تأخذ في اعتبارها العلاقة الوثيقة بين أهداف ذلك المؤتمر وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، وأن تضع خطة عملية لتنفيذ ما لم ينفذ من استراتيجيات نيروبي التطلعية وذلك من خلال استخدام تقارير الدول في تحديد العقبات التي حالت دون تنفيذها.

٢٦ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للجنة أيضا أن تحدد التدابير التي يلزم أن تتخذها البلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية بغية تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجيات، وأن تنظم برنامجا للحلقات الدراسية ترمي إلى إبراز القضايا التي تمس المرأة وتحد من مساهمتها في التنمية. وأعلنت أن بلدها سيساهم بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وأنه شكل بالفعل لجنة وطنية لهذا الغرض. وينبغي في الوقت نفسه أن تعمل ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة على زيادة الوعي بشعار المؤتمر، ألا وهو "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم"، بغية الحصول على التأييد الشعبي للبرامج التي تستهدف النساء.

٢٧ - وقالت إن بلدها يحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تفعل ذلك. والأهم من ذلك هو تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الاعتراف بحقوق المرأة ومشاركتها في صنع القرار في جميع الميادين. وفي هذا الصدد أعربت عن أملها في أن يجري في الدورة الحالية اعتماد مشروع الاعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5). ومن ناحية أخرى،

قالت إن وفدها يدعو إلى مضاعفة الجهود لزيادة نسبة النساء في المناصب العليا في الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول عام ١٩٩٥ تمشيا مع المقررات الصادرة في هذا الشأن.

٢٨ - وأشارت إلى أنه تم في ليبيا، التي تولي عناية فائقة للنساء، سن قوانين تحفظ للمرأة حقوقها وتمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في حين أنشئ في العام الماضي منصب رفيع المستوى في مؤتمر الشعب العام لشؤون المرأة. كما انشئت

(السيدة الساحلي، الجماهيرية العربية الليبية)

مكاتب للتنسيق في مختلف أنحاء البلد مهمتها تحسين الحالة العامة للنساء لتمكينهن من المساهمة في بناء المجتمع الليبي. وأخيرا، أكدت التزام بلدها بالمساهمة بفعالية في أعمال المؤتمر العالمي الرابع بهدف التنفيذ التام لاستراتيجيات نيروبي التطلعية.

٢٩ - السيدة غيماير (نيبال): قالت إن المرتبة الدنيا التي تحتلها المرأة في معظم البلدان النامية اكتملت حلقتها لدرجة أصبحت معها المرأة لا تتمتع حتى بهوية مستقلة. والنساء في المجتمع الآسيوي ينشأن في بيئة اجتماعية ثقافية تقوم على مبدأ الأبوية. ولذلك تتنازع الضمانات الدستورية للمساواة مع المركز التقليدي والثقافي الحقيقي للمرأة. وإذا كانت لحرية الاختيار والمساواة بين الجنسين أهميتهما للتنمية البشرية، أمكن القول إن المرأة في آسيا كانت ضحية لـ "الاضطهاد" دائما. ومولد الذكر يحتفل به في معظم البيوت، في حين تعتبر الطفلة عبئا على الأسرة وتواجه حياة مليئة بالنضال المستمر من أجل البقاء. وهناك حاجة لبرامج واسعة النطاق لتثقيف البالغين للقضاء على المعتقدات الاجتماعية البالية التي تميز ضد المرأة ولتغيير المواقف فيما يتعلق بمركز المرأة.

٣٠ - وأضافت أن المرأة في نيبال، كما هو الحال في أي مكان آخر من العالم، تجتهد في عملها أكثر من الرجل، ولكنها تنوء تحت مشاكل سوء التغذية ووفاة الرضع والأمهات وزواج الأطفال والتمييز، وسوء المعاملة والاهمال من جانب الأزواج. والاعتراف بحقوق المرأة كانسان، ولاسيما في بلد من أقل البلدان نموا كنيبال، يشكل قضية سياسية كبرى تتطلب الاهتمام العاجل من جانب الحكومات.

٣١ - وذكرت أن الزعماء الديمقراطيين في بلدها جعلوا من النهوض بالمرأة هدفا سياسيا رئيسيا. فمنذ استعادة الديمقراطية في عام ١٩٩٠، تعمل الحكومة النيبالية على تشجيع مشاركة المرأة في الشؤون السياسية وصنع القرار والحصول على التعليم العالي والعمل؛ والنساء في بلدها متفائلات بشأن أحوال النهوض بهن.

٣٢ - وأشارت إلى أنه رغم ما تبذله الحكومات والمنظمات غير الحكومية من جهود فلا يزال ينبغي عمل الكثير من أجل القضاء على الاتجار بالنساء وحل مشاكل الفقيرات والمريضات عقليا والسجينات واللاجئات والأطفـــال. وينبغي للحكومات أن تعطي أولوية لتلك المشاكل وأن تنشئ وزارات لشؤون المرأة لمعالجتها. ولئن كانت جهود الأمم المتحدة من أجل تشجيع النهوض بالمرأة تسير في الطريق الصحيح فإن ما يتحقق من تقدم لا يدعو إلى الرضا. وأعربت عن أمل وفدها في أن تسفر المؤتمرات الدولية القادمة عن نتائج ملموسة. ولابد على سبيل الأولوية من وجود سياسة لمعالجة مشاكل أشد النساء تعرضـا للاضطهاد والحرمان.

(السيدة غيماير، نيبال)

والنساء في أقل البلدان نموا أحوج إلى المساعدة العاجلة من النساء في البلدان المتقدمة النمو من جميع النواحي. وأخيرا، شددت على ضرورة توفير فرص العمالة لنساء الريف وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار.

٣٣ - السيد ثومبسون (جامايكا): تكلم باسم الاتحاد الكاريبي، فقال إن كل الجهود التي تبذل للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥ ينبغي أن تكون موجهة نحو ضمان نجاحه وتحقيقه أقصى قدر من الأثر على مركز المرأة في جميع أنحاء العالم. ومما يبعث على التفاؤل أن لجنة التخطيط التي ذهبت إلى بيجينغ برئاسة الأمين العام للمؤتمر حققت نتائج ايجابية وأن ممثلين للمنظمات غير الحكومية اشتركوا في تلك البعثة. ونوه مع الارتياح بالتبرعات التي أعلنت للصندوق الاستئماني للأنشطة التحضيرية للمؤتمر، الذي ينبغي أن يستخدم في الأنشطة التحضيرية الوطنية ولدعم اشتراك ممثلين للبلدان النامية والمنظمات غير الحكومية في المؤتمر والأعمال التحضيرية له. وأعرب عن الأمل في أن يلقى الصندوق الاستئماني الدعم من الدول القادرة وأن تستخدم وسائل أخرى لجمع موارد من خارج الميزانية للمؤتمر.

٣٤ - وأضاف أن التقارير الوطنية بشأن استعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية هي الأساس للأنشطة التحضيرية على جميع المستويات، لأن هذه التقارير ستقدم مساهمات في الاستعراض والتقييم الاقليميين والعالميين لتنفيذ الاستراتيجيات الذي هو أهم بند في جدول أعمال المؤتمر. ويجب أن تكون منطلقات عمل المؤتمر ذات توجه ايجابي، بالتشديد على الفوائد التي تعود من مشاركة المرأة على قدم المساواة، ونواحي التقدم الهامة التي أحرزت في ذلـك المجال، والاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق مزيج من التقدم. وينبغي أن تكون تلك المنطلقات عملية المنحى وموجزة ومكتوبة بلغة يسهل فهمها. وأعلن أن البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تؤيد عقد اجتماع لفريق عامل فيما بين دورات لجنة مركز المرأة لوضع هيكل منطلقات العمل وتحديد الجهود اللازمة لاتباع نهج أبعد نظرا من الناحية الاستراتيجية وأكثر دقة في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة. وأعرب أيضا عن تأييده لاتخاذ

اجراءات تتيح أوسع مشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية، ولا سيما التجمعات النسائية، في المؤتمر والأعمال التحضيرية له.

٣٥ - وأوضح أن هناك حاجة إلى الاستفادة من المناقشة حول مواضيع البحث ذات الأولوية لمؤتمر عام ١٩٩٥ أجل تحسين الفهم العام لمشاكل المرأة واتخاذ اجراء حاسم لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. فنمط عدم المساواة في الأجر شائع رغم معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر والتشريعات التي سنتها بلدان عديدة. كما يجب القضاء على أنماط مألوفة أخرى من قبيل غلبة النساء في الوظائف

(السيد ثومبسون، جامايكا)

ذات المهارات المنخفضة والأجر المتدني وافتقاد وجودهن في مجالات الادارة وصنع القرار. ومن دواعي سرور البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أنه يجري وضع منهجية للمساعدة في التقييم المقارن لعمل المرأة، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. ويجب توجيه انتباه مقرري السياسات إلى اهتمامات المرأة. وما يجري الآن من عمل لتحسين جمع البيانات الاحصائية وتحليلها يبشر بالخير للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي. وتحسين حالة المرأة في المناطق الحضرية يتطلب الاستثمار في التعليم والتدريب وبرامج لتوفير فرص العمل والرعاية الصحية والاسكان.

٣٦ - وقال إن المرأة ينبغي أن تتمتع بتكافؤ الفرصة في المشاركة في التنمية. والاتحاد الكاريبي سعيد بأن قاعدة موارد صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة مستمرة في التوسع، وأن معدل تنفيذه للبرامج يتحسن، وأن أنشطة الدعوة التي يقوم بها مستمرة في ادخال منظور المساواة بين الجنسين في المؤتمرات الدولية الرئيسية وفي أعمال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويساهم دعم الصندوق لبرامج التنمية في منطقة الاتحاد الكاريبي في تعزيز دور المرأة في تلك المنطقة. ويؤيد الاتحاد الكاريبي الاهتمام الذي يولى بشكل خاص لحالة المرأة الريفية من أجل ازالة العقبات التي تعترض مشاركتها بصورة كاملة في عملية التنمية. وهناك حاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات تحقيقا لهذه الغاية من أجل تحسين حيازة المرأة الريفية للأرض وحصولها على الائتمانات وغير ذلك من الموارد الانتاجية والمياه والرعاية الصحية والسكن. وينبغي أن تركز تلك الاستراتيجيات على التخفيف من الفقر بين صفوف نساء الريف.

٣٧ - وأوضح أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد مشروع الاعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5) الذي أعدته لجنة مركز المرأة. ويجب على الحكومات والمجتمع أن يوجها إشارة لا لبس فيها بأن العنف في الأسرة مسألة عامة وليست خاصة ولا يمكن التسامح بشأنها. والقضاء على العنف ضد المرأة مسألة ذات أولوية لدى حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي، وقد اتخذ الكثير منها إجراءات

تشريعية لمكافحته. ولاحظ مع الارتياح أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في الآونة الأخيرة أيد مسألة نظر لجنة حقوق الانسان في موضوع تعيين مقرر خاص بشأن العنف ضد المرأة، وفي إدخال حقوق المرأة كإنسان في أعمال الهيئات الرئيسية لحقوق الانسان.

٣٨ - وأعلن أنه يسره بوجه خاص أن ينوه بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقال إنه يجب اتخاذ اجراءات لمنح هذه اللجنة نفس مركز الهيئات التعاهدية الأخرى لحقوق الانسان من حيث ما تتلقاه من خدمات والوقت الذي يخصص لاجتماعاتها. وأعرب عن الأمل في أن تؤتي الدعوة الى

(السيد ثومبسون، جامايكا)

تصديق الدول كافة على الاتفاقية بحلول عام ٢٠٠٠ ثمارها وعن سروره للإبلاغ بأن جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي صدقت عليها.

٣٩ - وأشار الى أنه لا يزال من دواعي القلق أن المساواة بين الرجل والمرأة لم تتحقق في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فأرقام الاحصائيات حتى أواسط عام ١٩٩٣ تبين أنه لا يزال يلزم عمل الكثير من أجل بلوغ الأهداف الموضوعة لعام ١٩٩٥. وأعلن أن الاتحاد الكاريبي يؤيد تمام التأييد التدابير الخاصة التي ستتخذ لترقية وتعيين مزيد من النساء في الأمانة العامة بعد رفع التجميد المفروض على التعيين، وشدد على الحاجة الى إيلاء الاهتمام الواجب لتحقيق التوازن في تعيين وترقية النساء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٤٠ - السيدة أبيللو (هولندا): قالت إن حركة المرأة في هولندا تولي اهتماما كبيرا لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتأمل أن تفضي الى مزيد من الحسم في تنفيذ سياسة المنظمة بشأن المرأة. فالحاجة تدعو الى اتخاذ إجراء أكثر قوة نظرا لتزايد اقتصار الفقر على النساء والنزوح وتزايد العنف ضد المرأة. ويجب أن تقوم شعبة النهوض بالمرأة بدور هام في هذا الصدد، ولا سيما في مجال تقديم الدعم للجنة مركز المرأة فيما تضطلع به من مهام شاقة. ولذلك يؤيد وفدها بقوة قرار اللجنة ٩/٣٧ المتعلق بآثار إعادة التنظيم على برنامج العمل المتعلق بالنهوض بالمرأة، ويحث الأمين العام على أن يضمن تجليه في السياسة.

٤١ - واستطردت قائلة إن العنف ضد المرأة ولئن لم يذكر صراحة في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، فإنه ينظر إليه اليوم باعتباره انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان، والفضل في ذلك يرجع أساسا لما تبذله المنظمات النسائية من جهود لإدراج تلك المسألة في جدول الأعمال السياسي. ونظرا الى أن مؤتمر حقوق الانسان الذي انعقد مؤخرا في فيينا شدد على أن حقوق الانسان للجميع، فإن هولندا تحث

بقوة الدول الأعضاء على أن تعيد النظر فيما أبدته من تحفظات عديدة لا تتمشى مع روح الاتفاقية. يضاف الى ذلك أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يجب أن يكون لها نفس مركز سائر الهيئات التعاهدية لحقوق الانسان وأن تمدد دوراتها من أسبوعين الى ثلاثة أسابيع كل سنة.

٤٢ - وأعلنت أن حكومتها أكملت منذ قريب تقريرها عن تنفيذ الاتفاقية؛ وأصدرت حركة المرأة في هولندا تقريرا غير رسمي بشأن الموضوع ذاته. ومن الأهمية بمكان الاستماع أيضا الى آراء المنظمات غير الحكومية. ومن الجوهري وجود إجراء فعال لتقديم الشكاوى الفردية بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب تحديدا بسبب جنس الشخص، وأنسب حل هو بروتوكول اختياري للاتفاقية يقرر الحق في الشكوى.

(السيدة أبيللو، هولندا)

وقالت إن وفدها يتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن ذلك الموضوع في الدورة القادمة للجنة مركز المرأة. وبالاضافة الى ذلك، فإن زيادة فعالية إجراءات التراسل التي تسير عليها اللجنة يمكن أن تزودها هي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بمعلومات هامة. ولذلك يؤيد وفدها بقوة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/١٩٩٢ و ١١/١٩٩٣، ويعلق أهمية خاصة على نظر اللجنة في موضوع تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا فيما يتعلق بحقوق المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى ذلك ينبغي للجنة أن تنظر في تلك المسألة وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته لعام ١٩٩٤.

٤٣ - وقالت إن هولندا تعتبر مشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (A/C.3/48/L.5) بمثابة وسيلة لتعزيز الاتفاقية وتأمل في أن يعتمد. وسيكون تعيين مقرر خاص لموضوع العنف ضد المرأة خطوة شديدة الايجابية. وينبغي له، في جملة أمور، أن ينظر في أسباب ممارسة العنف ضد المرأة وأن يضع توصيات للحيلولة دونه. ومن الجوهري توفير معلومات أكثر منهجية بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب تحديدا بسبب جنس الشخص.

٤٤ - وأشارت الى أن أهمية القضاء على العنف ضد المرأة أصبحت اكثر بروزا في ضوء الحالة في يوغوسلافيا السابقة. ومحاكمة كل الأشخاص الذين يشتبه في أنهم استخدموا الاغتصاب كوسيلة من وسائل الحرب أمام المحكمة الدولية التي أنشأها مجلس الأمن للنظر في القضايا التي تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي المرتكبة في ذلك الاقليم مسألة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، أعربت عن الأسف لأنه رغم توافر المرشحات المؤهلات فإن الأمين العام لم يعيّن امرأة لمنصب المدعي العام. ولذلك تطلب الحركة النسائية في هولندا الى مجلس الأمن أن يعيّن لجنة استشارية من المحاميات والخبيرات في ميدان تقديم المشورة لضحايا الحرب وضحايا العنف الجنسي، وسيكون في مقدور مثل هذه اللجنة أن تقدم

المشورة لقضاة المحكمة فيما يتعلق بجوانب عملهم المتعلقة تحديدا بالإناث. كما أن وفدها يعلق أهمية على توافر الخبرة الفنية في جميع مستويات الجهاز القضائي الذي سينشأ في هذا المجال.

٤٥ - وذكرت أن تقريرا نشر مؤخرا في أوروبا يوجه الانتباه الى التجاهل الذي تلقاه غالبا المحنة الخاصة للمرأة السوداء النازحة، التي تتعرض للتمييز ضدها على وجهين، بسبب جنسها وبسبب عنصرها. ولذلك فإن حركة المرأة في هولندا تحث لجنة مركز المرأة على أن تنظر في مسألة تحسين حظ المرأة السوداء النازحة وعلى أن تضع صكوكا قانونية لحمايتها. كما ينبغي إيلاء أولوية عالية لمشكلة تتصل بذلك هي تحسين حالة ضحايا الاتجار بالنساء.

(السيدة أبيللو، هولندا)

٤٦ - وقالت إن الاعتراف بالتوجه الجنسي من أجل ضمان الحماية من التمييز مسألة أساسية، وعدم توفير الصكوك القانونية للأمم المتحدة الحماية من التمييز على أساس التوجه الجنسي أمر يضر بقضية المرأة المساحقة وقضية النساء عموما. ومنح الرابطة الدولية للمساحقات واللواطيين مركز المراقب بصفة رسمية لدى الأمم المتحدة خطوة صغيرة ولكنها هامة الى الأمام. ومع ذلك لا يزال ينبغي عمل الكثير. ولا بد من إثارة هذا الموضوع في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

٤٧ - واستطردت قائلة إن تعزيز دور المرأة في المجتمع يقتضي منه أن يتغير، ومن الأهمية بمكان لبلوغ هذه الغاية وضع استراتيجيات لإعادة توزيع الوظائف ذات الأجر والوظائف التي بلا مقابل على الجنسين ولزيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار. وينبغي الربط بين المناقشة حول تعزيز دور المرأة والمناقشة حول التنمية المستدامة. ويجب ألا تستغل النساء كأدوات في القضايا البيئية بل يجب أن يقمن بدور فاعل كأفراد ينبغي تعزيز دورهن لكي يعملن على تحسين حالتهن الاجتماعية الاقتصادية.

٤٨ - وتطرقت الى موضع المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، فأعلنت أن هولندا تعلق أهمية على اللجان التحضيرية الوطنية، وتمويل الأنشطة التحضيرية، ومعايير قبول المؤتمر للمنظمات غير الحكومية التي ليس لها مركز استشاري، حيث أن مشاركة هذه المنظمات في المؤتمر وفي الاجتماعات التحضيرية أمر له أهمية بالغة.

٤٩ - السيدة انسيلمي (ايطاليا): قالت إن التدابير التشريعية الجديدة الرامية الى إفادة المرأة في بلدها لم تنفذ تنفيذا كاملا. وبفضل ما تمارسه حركات المرأة من جهود، صدر قانون جديد ينص على إنشاء لجنة

وطنية للتكافؤ والمساواة بين الجنسين. وهناك لجنة أخرى أنشئت في وزارة التربية مهمتها قياس مدى إدخال قضايا المرأة في المناهج الدراسية. وعلى المرأة في ايطاليا الآن أن تنتقل من مرحلة المطالبة بحقوقها الى مرحلة تعبئة كل ما يلزم من موارد لدعم التغييرات التي وقعت بالفعل. وينبغي بداية إيلاء الأولوية العليا لتعزيز مشاركة المرأة في جميع القطاعات.

٥٠ - وأضافت أن لجنة لتكافؤ الفرص في ميدان العمالة قد انشئت أيضا بموجب قانون جديد ينص على تبادل الأدوار. ولقد أصبح الآن من واجب رب العمل أن يثبت أنه لا يميز ضد النساء. وبطبيعة الحال فإن قوة هذا القانون ونطاقه يتوقفان على إثبات نقابات العمال لوجودها. وقد تعززت كل تلك التدابير بفضل قانون جديد يتناول تقديم حوافز لعمل المرأة المنتج في مجالات مثل الزراعة والحرف اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة. والواقـــع أن تحولا هاما وقع في السنوات الأخيرة، حيث أصبح المزيد تلو المزيد من النساء

(السيدة انسيلمي، ايطاليا)

يتولى إدارة تلك الأعمال التجارية. على أنه يجب للمرأة أن تتيقن من عدم استغلال الأزمة الاقتصادية الراهنة كذريعة لإعادتها الى الأعمال المنزلية. ويجب أن يظل الحق في الحصول على عمل بأجر نافذا في القرارات الاقتصادية الهامة.

٥١ - وأوضحت أن تمكّن المرأة من الحصول على عمل مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بدورها في الأسرة: ولكن الأمر يحتاج الى حدوث انقلاب ثقافي وسياسي حقيقي لضمان أن تكون الأسرة هي القصد الأول للسياسات الاجتماعية. ويجب إيلاء الاهتمام أيضا لمشكلة المرأة الريفية.

٥٢ - وأشارت الى أن النساء الايطاليات غير سعيدات بانخفاض مستوى تمثيلهن في مؤسسات السلطة. وفي هذا الصدد، صدرت قوانين انتخابية جديدة، وأفسح البرلمان صدره لبعض مطالب النساء بأن تكون هناك حصص دنيا لتمثيلهن في الهيئات البرلمانية. ولن تهاب المرأة تولي هذه المناصب. ومن صالح الجميع القضاء على التحيزات العتيدة التي تحد من حقوق المرأة وترفض الاعتراف بمساهمتها في المجتمع. ويحتاج الأمر الى حدوث تغير في الأسر والمدارس ووسائط الاعلام.

٥٣ - السيدة دوتشي (منظمة العمل الدولية): قالت إن تغير القوانين الاجتماعية يتحقق بتغير العلاقات بين الجنسين. ولا يمكن أن يقاس نجاح الجهود الدولية في الأجل الطويل إلا بمساهمتها في إيجاد تعريف

جديد للتنمية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو كشركاء في تشجيع التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. والعمالة لها أهمية محورية في بلوغ هدف "التنمية ذات الوجه الانساني".

٥٤ - وأضافت أن البلدان من جميع الفئات تواجه صعاب في مجال العمالة. ولقد آن الأوان لإعادة النظر في مفهوم العمالة في صميمه: فالمفهوم التقليدي أصبح غير ذي موضوع كأساس للتوقعات الإنمائية. وفي هذ الشأن، فإن قطاع المرأة غير الرسمي ربما يمكن أن يكون مصدرا للابتكار. ويمكن تبني الجوانب الايجابية والانسانية لنظام العمل هذا الأكثر مرونة؛ فهو نظام يتيح تحقيق التوازن بصورة أفضل بين الحياة الخاصة والعامة، وبين الأنشطة الاقتصادية والمسؤوليات الأسرية لجميع العمال، وبذلك يفضي الى تقاسم الحقوق والواجبات على نحو أكثر إنصافا بين الرجل والمرأة مع ما يقابل ذلك من فوائد تعود على المجتمع. ولا يمكن لنظام كهذا أن ينجح إلا إذا أنشئت آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وعمالية مناسب لضمان حقوق جميع العمال. ويتسنى تحقيق ذلك عن طريق إجراء مشاورات اجتماعية واسعة النطاق بين العمال وأرباب العمل والحكومة. والتحدي الأكبر هو التوفيق بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

(السيدة دوتشي)

٥٥ - وذكرت أن منظمة العمل الدولية تؤيد تكافؤ الفرصة في ميدان العمالة كحق من حقوق الانسان وشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، وباعتباره مسألة عدل اجتماعي وتخفيف للفقر، وكشرط حتمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن منظمة العمل الدولية تشارك في أعمال منظومة الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق المساواة الكاملة للمرأة قبل مقدم القرن الجديد. وفي هذا الشأن، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، اللذين سيعقدان في عام ١٩٩٥، سيكونان علامة فارقة على طريق المساواة.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

(ب) الإعمال الفعال للحق في تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي (تابع) (A/C.3/48/L.17 و L.25)

٥٦ - السيد سوتويو (اندونيسيا): عرض التعديل المقترح في الوثيقة A/C.3/48/L.25 لمشروع المقرر A/C.3/48/L.17 باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، فقال إن التعديل يمثل نصا توفيقيا تم التوصل إليه في أعقاب مناقشة طويلة ومكثفة أجراها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بحقوق الانسان التابع للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وأعرب عن الأمل في أن يلقى التعديل القبول من جميع الوفود.

٥٧ - السيدة فينغ كوي (الصين): قالت إن وفدها يريد أن ينضم الى مقدمي التعديل.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/48/L.9/Rev.1 و L.20/Rev.1)

٥٨ - **السيد فرناندیز** (كوبا): **عرض التعديلات المنقحة المقترحة في الوثيقة** A/C.3/48/L.20/Rev.1 **لمشروع القرار** A/C.3/48/L.9/Rev.1، **فقال إن هذه التعديلات جاءت نتيجة لمشاورات واسعة رمت الى إزالة أسباب المخاوف المشروعة التي أبدتها وفود عديدة. ومن شأن هذه التعديلات أن تحسن النص وأن تجعل من الأيسر حصول مشروع القرار على قبول واسع النطاق.**

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥